مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من 2010 وحتى 2019

إعداد

هادي عايض العجمي

المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

المجلد الرابع والثلاثون – العدد الثالث – سبتمبر 2020

مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من 2010 وحتى 2019

ملخص

تعتبر الكويت من الدول الحديثة، والآخذة في النمو، ومن بين الدول التي استقرت مؤسساتها السياسية إلى حد كبيروتطورت بشكل صحي مما جعلها تمتلك مجلس أمة يتمتع بصلاحيات واسعة، ومشاركة شعبية كبيرة لذلك له دور كبير في الحياة السياسية الكويتية.

ويرجع ذلك بالأساس إلى أن دولة الكويت قامت على أساس عقد اجتماعي بين أسرة آلصباح والشعب الكويتي، وقد استمر هذا العقد حتى بعد استقلال الكويت، حيث نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي ، وكل ذلك يصب بشكل كبير في جانب الاستقرار السياسي للدولة خصوصاً ما يتعلق بديمقراطية النظام والقيادة والشرعية وعلاقات النظام الداخلية والخارجية.

إلا أن الصراع المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي للكويت في الفترة محل الدراسة وهو ما انعكس على عدم استقرار المناصب السياسية سواء الحكومة أو دورات البرلمان.

الكلمات الدالة: الاستقرار السياسي – النظام السياسي الكويتي– مجلس الأمة – الشرعية السياسية

Indicators of political stability in Kuwait From 2010 to 2019

Summary

Kuwait is one of the modern and growing countries, and among the countries whose political institutions have largely stabilized and developed in a healthy manner, which makes them possess a parliament with wide powers, and a large popular participation for that has a great role in Kuwaiti political life.

This is mainly due to the fact that the State of Kuwait was established on the basis of a social contract between the Al-Sabah family and the Kuwaiti people, and this contract continued even after the independence of Kuwait, where the ruling elite developed a complete conviction that the existence of a national constitution and an elected legislative council from the people are the best guarantees for the establishment of a democratic state A modern constitutional balance between the legitimacy of the rule enjoyed by the ruling family, and the political participation of the people in the management of the country, through the National Assembly, which expresses the will of the people and their participation in political decision-making, and all of this is largely in the aspect of the political stability of the state, especially with regard to the democracy of the system and leadership Legitimacy and internal and external system relationships.

However, the ongoing conflict between the legislative and executive branches greatly affected the political stability of Kut in the period under study, which reflects a reflection on the instability of political positions, whether government or parliament sessions.

Key words: political stability - the Kuwaiti political system - parliament - political legitimacy

مقدمة

هناك اختلافات كبيرة حول تحديد مفهوم الاستقرار السياسي حيث يعتبر من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك في تنوع واختلاف المقومات التي تحدثها والمؤشرات المصاحبة لها، فضلاً عن البيئة الخاصة بكل مجتمع وتركيبته الثقافية والسياسية والاجتماعية.

ولقد تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة وتنوعت نظراً لاختلاف درجتها من بلد لآخر من جهة ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر. وهناك من الباحثين من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له، أي عن طريق دراسة ظاهرة اللا استقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي،وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها .

وفي هذه الورقة يحاول الباحث تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت حيث تنقسم مؤشرات الاستقرار السياسي إلى ثلاثة اقسام يتناول الأول المؤشرات التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي بشكل عام، أما القسم الثاني فيتناول المؤشرات التي تتعلق بطبيعة السلطات في الدولة والعلاقة بينها.أما الثالث فيتعلق باتجاهات المعارضة والعنف فى الشارع الكويتى.

المشكلة البحثية

على الرغم من أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد درجة الاستقرار السياسي في مجتمع ما كنمط إنتقال السلطة والشرعية

السياسية والوحدة والسيادة ودرجة العنف والمعارضة والاستقرار الحكومي والبرلماني .. الخ، إلا أن تلك المؤشرات قد تختلف من تجربة إلى أخرى، وفي هذه الراسة يحاول الباحث قياس درجة الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة من عام 2010 وحتى 2019م ويمكن تحديد التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي:

ما هي درجة الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة 2010: 2019م؟

ويمكن تحديد مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي طبيعة النظام السياسي الكويتي ودرجة ديمقراطيته؟
- هل تؤثر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على استقرار النظام السياسي في الكويت؟
- ما هو دور المعارضة السياسية وموقف الحكومة منها في التأثير على درجة استقرار النظام في الكويت؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة طبيعة النظام السياسي الكويتي والتعرف على درجة الاستقرار السياسي التي تمتع بها خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (2010: 2019)، وذلك من خلال تحليل أهم المؤشرات السياسية التي تقيس ذلك.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية تلك الدراسة في ظل الخصوصية التي يتمتع بها النظام السياسي في الكويت والذي يحظى بتجربة ديمقراطية مختلفة عن البيئة الاقليمية

التي يتواجد بها، كما أن الفترة الزمنية محل الدراسة هي فترة شديدة الحساسية حيث نشأت في العديد من الدول العربية احتجاجات وثورات ولم تكن الكويت بعيدة عن تلك الأحداث.

منهج الدراسة

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم الباحث بتحديد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت ويعتمد الباحث على بيانات وإحصائات رسمية يقوم بتحليلها والوصل إلى نتائج علمية حول موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

في إطار موضوع الدراسة يمكن مراجعة الدراسات التالية:

- دراسة (حمود, 2001) [1]

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول , تناول الفصل الأول ظاهرة التحول الديمقراطى عبر توضيح مفهوم التحول الديمقراطى وعوامل ذلك التحول , بالإضافة إلى مؤشرات وآثار عملية التحول الديمقراطى , بينما تناول الفصل الثانى ظاهرة الاستقرار السياسي عبر توضيح مفهوم الاستقرار السياسى وعوامل الاستقرار السياسي فى الأردن, أما الفصل الثالث والأخير فقد تعرض لتحليل العلاقة بين العنف السياسي والاستقرار السياسي, والمؤسسات السياسية والاستقرار السياسي ,

(1) يوسف سلامة حمود " **التحول الديمقراطى والاستقرار السياسي فى الاردن 1989 – 1999** . رسالة ماجستير , (القاهرة , جامعة الدول العربية , المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة , 2001).

والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي ، ويمكن الأستفادة من هذه الدراسة عند التعرض للعوامل المؤثرة فى الاستقرار السياسى ومؤشراته .

- دراسة (دانيال تيفينان، 2009)[1]

تفحصت هذه الدراسة العلاقة بين النفط والأستقرار السياسي داخل الدول البترولية التى يشكل النفط الغالبية العظمى من صادراتها, من خلال الأجابة على تساؤل رئيسى لماذا تظل الدول البترولية تواجه حاله عدم الأستقرار السياسي والاقتصادى والإجتماعى على الرغم العائدات النفطية الضخمة مما يطلق عليه " لعنة الموارد الطبيعية " .

بالتطبيق على ثلاث حالات لدول مصدرة للنفط وهى (الكويت – نيجيريا – فنزويلا) , حيث تم الأستناد إلى مؤشرات كمية وكيفية لأثر عامل النفط على الأستقرار السياسي الداخلى .

فعلى الرغم من أن التيار السائد فى الأدبيات يشير إلى قوة العلاقة بين النفط والأستقرار السياسي فإن الحالات الثلاثة توضح أن العلاقة ليست مطلقة وإن الضعف المؤسسى يحمل تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي بخلاف متغيرين آخرين هما التغيرات فى أسعار النفط والتنوع الثقافى . ويمكن الأستفادة من هذه الدراسة عند التطرق لأثر أسعار البترول على النمو الاقتصادى فى دولة الكويت .

- دراسة (برجس, 2011)[1]

(1).Danial Tivnan , **A Case Study Of Kuwait Nigeria and Venezuela and The Relationship between Oil and Political Stability**, Research Center Working Paper Series , No . 18 . 2009

ركزت الدراسة على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى العوامل الخارجية الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي فى كل من لبنان واليمن , وأنتهت الدراسة إلى أن هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى كلا من لبنان واليمن ، فيما يخص لبنان فقد توصلت الدراسة أن ثمة عوامل داخلية كان لها الآثر الكبير فى عدم الاستقرار الذى شهده لبنان ولاسيما مشكلة الطائفية التى عززت تدخل القوى الخارجية فى شؤون لبنان الداخلية فضلا عن أزمتى عدم أستقرار مؤسسات النظام السياسي, والأزمة الدستورية الخطيرة وهى أزمة الفراغ الرئاسى, بسبب عدم التوافق على أسم يخلف الرئيس " أيميل لحود " . أما فيما يخص اليمن , فقد كان هنالك إيضا عوامل سياسية واجتماعية (قبلية وطائفية) واقتصادية تسبب فى حدوث الأزمات السياسية التى تعرض لها اليمن .

كما أن العامل الاقتصادى كان له دور فى اليمن , فالمشكلات الاقتصادية أبرزت الاستياء فى الجنوب وباقى أجزاء الجمهورية اليمنية, بسبب ارتفاع الأسعار فى مقابل انخفاض الأجور والمرتبات , وسوء خدمات التعليم والصحة , وبالتالى يمكن القول إن هذه الحالة المعيشية هى الوقود الذى أدار حركة الاحتجاجات فى المقام الأول .

(1)محمد خلف برجس , بعنوان " **عدم الأستقرار السياسي فى الوطن العربى (2003- 2009) دراسة مقارنة بين لبنان واليمن** . رسالة ماجستير , (القاهرة , جامعة الدول العربية , المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة , 2011) ..

- دراسة (العتيبى , 2013) [1]

تناولت الدراسة مفهوم الحراك السياسي, ودوافع الحراك السياسي فى الكويت, فضلا عن التعرض لتأثير الأستقرار السياسي على عملية صنع القرار والتنمية السياسية, كما تناولت طبيعة النظام السياسي فى الكويت, من حيث القيادة السياسية والبنية السياسية والدستور, والقوى الإجتماعية ودورها فى فى العملية السياسية, بالاضافة إلى دور الأحزاب فى العملية السياسية فى الكويت, دور الحراك الشبابى فى تفعيل الديمقراطية فى دولة الكويت, وكذلك العوامل المؤثرة على الحراك السياسي وأشكاله فى دولة الكويت ثم تعرض الباحث لـلحراك السياسي فى دولة الكويت وأثره على الأستقرار السياسي من خلال تناول تأثير الحراك السياسي على الاستقرار الاقتصادى والسياسي والاجتماعى فى دولة الكويت، وخلصت الدراسة إلى أن الإستقرار السياسي لا يأتى بمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات ولكن من خلال حياة سياسية حقيقية تتبادل فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بطريقة ديمقراطية . ويمكن الأستفادة من هذه الدراسة عند التعرض لصور وأشكال الاستقرار السياسي فى الكويت .

أولاً: المؤشرات التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي بشكل عام

يحكم الاستقرار السياسي في أي بلد مجموعة من المؤشرات تعبر في مجموعها عن مستوى الاستقرار وتعتبر تلك المؤشرات متكاملة ويؤثر بعضها على البعض الآخر وفيما يلي نتناول أهم مؤشرات الاستقرار السياسي التي تتعلق بطبيعة

(1)مناور عبد اللطيف العتيبي، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006-2012** . رسالة ماجستير، الأردن , جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013.

النظام السياسي في الكويت.

1- ديمقراطية النظام والمشاركة السياسية:

تعد التجربة الديمقراطية في الكويت بالمقارنة بالعديد من الدول النامية من أقدم وأرسخ التجارب، وتعود إلى منتصف القرن الثامن عشر عندما اختار المواطنون الكويتيون بإرادتهم الخالصة قيادتهم السياسية ممثلة بالشيخ صباح الاول ليؤسسوا شكلاً من أشكال العقد الاجتماعي ندر حصوله في الدول النامية عامة وتمسك الشعب الكويتي طوال تاريخه بتلك التقاليد وعمل على ترسيخها.[1]

وتجسد التجربة البرلمانية الحالة الديمقراطية في الكويت التي تعتبر أعرق وأقدم التجارب الخليجية، إذ تشكل أول مجلس نيابي منتخب في 29 يناير 1963 بعد حصول الكويت على الاستقلال في 19يونيو 1961 وأصبحت في 14 مايو 1963 عضوا في هيئة الأمم المتحدة. إلا أن التجربة البرلمانية لم تخل من الإخفاق أو الانقطاع منذ السبعينيات من القرن العشرين، ولم تصل إلى مرحلة النضج في بناء مؤسسة ديمقراطية ليبرالية ضامنة لحقوق المرأة، والمواطنة والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون كبديل مطلوب من القبلية والجهوية والطائفية، واستمرار حالة المواجهة بين الحكومات الكويتية المتعاقبة وقوى المعارضة داخل مجلس الأمة، وتدخل الحكام الأمراء في بعض الأحيان لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، مما

(1)محمد مبارك حسن العجمي، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991:2010**، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم والآداب، 2010)، ص 23.

أدى إلى أزمات سياسية وتعثر في التجربة الديمقراطية الناشئة.[1]

ومن أهم مميزات التجربة الديمقراطية في الكويت أن البرلمان وهو مجلس الأمة له قدرة ربما أكبر من التجارب العربية في تحدي الأسرة الحاكمة من آل الصباح، وحالة التوتر القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتي وصلت إلى مرحلة سحب الثقة من وزير أو رئيس الوزراء وهما من أفراد الأسرة الحاكمة، وفي بعض الأحيان يتدخل مجلس الأمة في اختيار أو تعديل الحكومة نفسها، وهي تعتبر حالة متقدمة في العلاقة المعقدة بين السلطة والبرلمان في دولة صغيرة مثل الكويت، فضلا عن أن الأسرة الحاكمة وطوال قرون من حكمها الكويت اتبعت "سياسة الحلول الوسط " وعدم الوصول إلى خيارات المواجهة واللاعودة في الأزمات السياسية الداخلية، وهذا أعطى – من المحتمل – دعما معنويا وسياسيا لديمومة التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية رغم حالات التعثر هنا أو هناك التي حصلت

(1)مفيدالزيدي،"التجربة الديمقراطية في الكويت: بين التعثر والاستمرار "، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 39، العدد 44، مايو 2016، ص 66، تبدو هناك حاجة ملحة لتنظيم الأحزاب السياسية وتحول الكويت من الإمارة القبلية إلى الدولة المؤسساتية، ولكي تبتعد عن مفهوم الدولة التي تقوم بوظيفة "المشيخة القبلية ، إلا أن المشكلة المستحكمة هي أن الدستور الكويتي رغم إرثه التاريخي في المنطقة، فإنه لا يقدم أي ضمانات لفكرة أو حرية تأسيس الأحزاب السياسية أو تشكيلها وتنظيمها، وظلت هذه الإشكالية قائمة حتى الآن وأحد محاور الجدل والتأزم بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة سواء خارج البرلمان أو داخله ، مع العلم أن وجود الأحزاب السياسية سيؤدي إلى الإرتقاء بالمعارضة إلى العمل المهني وستكون بديلاً عن التجمعات السياسية القبلية والعائلية والطائفية وحتماً سيؤدي إلى تحسين اداء السلطة التشريعية، انظر، حسين الصباغة، "النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 424، يونيه 2014، ص ص 44–45.

تبعا لظروف داخلية أو أزمات إقليمية[1]

ويرى الباحث أنه رغم حالة التعثر في التجربة الديمقراطية الكويتية تبقى هي التجربة السياسية الوحيدة التي تتبع التقاليد والمباديء الدستورية والديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإلى حد ما السياسي ويرسخ الاستقرار الداخلي ، فخلال العقد الثاني من القرن الثاني العشرين وعلى الرغم من حالة الحراك السياسي العنيفة التي اجتاحت المنطقة العربية إلا أن الكويت استطاعت أن تتخطى تلك المرحلة بثبات وأن تحافظ على تقاليدها البرلمانية حيث ظل البرلمان موجود دون تعطيل على الرغم من تعدد حالات الحل.

أما من حيث درجة المشاركة السياسية التي يتمتع بها النظام فيمكن القول في البداية أن الإنتخابات كآلية ديمقراطية تعتبر من الأسس التي قامت عليها التجربة الكويتية حيث ظل مجلس الأمة منذ نشأته يتم إختيار أعضائه عن طريق الإنتخاب المباشر من المواطنين، إلا أن الصوت الواحد ظل موضع خلاف بين الحكومة والمعارضة والاصلاحيين لسنوات طويلة، ففي انتخابات مجلس 2006 حاول التيار الإصلاحي في المعارضة البرلمانية خفض عدد الدوائر الإنتخابية من 25 إلى 5 دوائر في حين أوصت الحكومة بخفضها إلى 10 دوائر وأدى ذلك إلى خلاف مع الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي قام بحل المجلس، وفي تموز 2006 تم تمرير قانون الإنتخابات الجديد بسهولة في مجلس الأمة وحظي بموافقة الأمير وتم تخفيض الدوائر الإنتخابية من 25 إلى 5 دوائر والإبقاء على 50 مقعد كعدد

(1)مفيدالزبدي، مرجع سابق، ص 72

كلي للمقاعد في المجلس واعتماد نظام الاصوات الاربعة لكل شخص،وجاء هذا النظام من مصلحة التحالف الإسلامي– القبلي في المعارضة الجديدة نتيجةالزخم الذي يحصل عليه المرشح القبلي من تأييد القبيلة له نتيجة التزكية التي يحصل عليها من زعيم القبيلة بل إن القبائل استفادت من ذلك النظام في إقامة انتخابات فرعية تمهيدية لكي تختار سبقاً مرشحيها والتنسيق مع القبائل الأخرى من أجل التكامل بين الدوائر واللوائح الإنتخابية. [1]

وانعكس ذلك على مجلس 2009 الذي انخفض فيه تمثيل الكتل الإسلامية وزيادة فوز المستقلين وبدا واضحاً أن نتيجة الإنتخابات لم تكن في صالح التكتلات والشخصيات التقليدية حيث شكلت الوجوه الجديدة في مجلس 2009 حوالي 40% لم يسبق لهم الإنتخاب في المجلس ، وفي 21 أكتوبر تم إصدار مرسوم أميري بتعديل قانون الإنتخابات الصادر عام 2006 واعتماد نظام الصوت الواحد لكل ناخب بدلاً من نظام الأربعة أصوات لكل ناخب المعمول به سابقاً وفسرت قوى المعارضة الإسلامية والقبلية هذا التعديل بأنه محاولة غير دستورية لتقليل أعداد المعارضة في المجلس وقررت مقاطعة الإنتخابات البرلمانية وتزامن ذلك مع حراك شعبي غاضب لم تعهده التجربة الديمقراطية في الكويت أدى إلى أزمة دستورية وسياسية ورغم تلك المقاطعة فقد جرت الإنتخابات في ديسمبر 2012 وحقق المستقلون فيها والقوى الموالية للحكومة نجاحاً ملحوظاً وقد رأت الحكومة أن قانون

(1)مشاري محمد المطيري، **بنية النظام السياسي ودوره في الاستقرار السياسي في الكويت 2001:2015**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 2017)، ص 56.

الصوت الواحد يسعى إلى إعطاء فرص متساوية لجميع المرشحين.[1]

في 16 يونيو 2016أقرت المحكمة الدستورية نظام الصوت الواحد الذي كان قد أعلن عنه الأمير وأكدت أن المجلس القائم غير شرعي ودعت إلى إجراء إنتخابات جديدة وقررت بعض قوى المعارضة السابقة من الليبرالية والمعارضة القبلية المشاركة فيها في حين قررت قوى أخرى مقاطعتها وجرت الإنتخابات في 17 يوليو 2016.[2]

ويمكن تتبع معدلات المشاركة السياسية في الإنتخابات العامة في الكويت طبقاً لما جاء في الجدول التالي رقم (1) حيث نجد أن فترة التسعينيات شهدت أعلى نسب المشاركة حيث سجلت دائماً نسباً أعلى من 80 % وهي معدلات جيدة، وامتدت تلك المعدلات إلى بداية العقد الأول من الألفية الجديدة، إلا أن تلك النسب شهدت تراجعاً كبيراً بعد ذلك، والمفارقة الكبيرة أن ذلك التراجع في نسب المشاركة جاء مع إعطاء المرأة حق التصويت والإنتخاب حيث شهد أول فصل تشريعي تشارك فيه المرأة عام 2006 تراجعاً حاداً في نسب المشاركة والتي بلغت 66.3% وظل هذا التراجع حتى عام 2013 أثناء الفصل التشريعي الرابع عشر الذي شهدت فيه الإنتخابات أدنى نسب للمشاركة على الإطلاق (52%) وترافق ذلك مع فترة الإضطراب السياسي التي شهدتها الكويت، ثم عادت المعدلات للإرتفاع مرة أخرى إلا أنها سجلت مستوى فوق المتوسط من المشاركة (68.9%) وذلك في انتخابات الفصل التشريعي الخامس عشر عام 2016م.

(1)يسريالعزباوي، دلائل ومؤشرات الإنتخابات ومستقبل الديمقراطية الكويتية، بوابة نيوز، 2012 (www.albawabhnews.com)

(2)مشاري محمدالمطيري، مرجع سابق، ص 61

جدول رقم (1)

معدلات المشاركة السياسية من عام 1990م

المناسبة	التاريخ	الناخبين	المقترعين	النسبة %
الفصل التشريعي (7)	1992	81440	68396	84
الفصل التشريعي (8)	1996	107169	88430	82.6
الفصل التشريعي (9)	1999	112882	91126	80.7
الفصل التشريعي (10)	2003	136715	110364	80.7
الفصل التشريعي (11)	2006	327287	217060	66.3
الفصل التشريعي (12)	2008	361684	249200	68.9
الفصل التشريعي (13)	2009	384790	214886	55.9
الفصل التشريعي (14)	2013	439715	228314	52.4
الفصل التشريعي (15)	2016	483186	332980	68.6

2-شرعية النظام السياسي:

يكتسب موضوع شرعية النظام السياسي أهمية كبيرة في الاستقرار السياسي وتعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي أما الاستقرار السياسي فهو من دلائل الشرعية السياسية، وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية قانوني وسياسي وديني وفي الاتجاه السياسي فإن الشرعية السياسية هي تدبير السلطة الحاكمة من منطلق الإدارة الجماعية بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال ال بلاد وحماية الحقوق وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم

له طواعية. [1]

ومن هنا يمكن القول أن دولة الكويت قامت على أساس عقد اجتماعي بين أسرة آل صباح والشعب الكويتي، وقد استمر هذا العقد حتى بعد استقلال الكويت، حيث نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي.[2]

ولقد عزز الحكم شرعيته سياسياً عن طريق المشاركة الشعبية التي حققها تأسيس الدستور كما عززها اقتصادياً عبر أساليب إعادة توزيع الثروة المتأتية من عائدات النفط وذلك من خلال امتلاك الأراضي والعقارات والانفاق الحكومي وتوظيف غالبية قوة العمل من المواطنين في جهاز الدولة ومنحهم رواتب وبدلات مالية مجزية وعن طريق الخدمات العامة المجانية في مجالات التعليم والصحة والرسوم الرمزية غير الاقتصادية على خدمات الكهرباء والماء ودعم أسعار الوقود وسلع التموين الاستهلاكية الأساسية والرعاية السكنية والنظم المجزية للتأمينات الاجتماعية وهو ما عزز القبول الشعبي لنظام الحكم.[3]

(1)مصطفى عبدالجواد محمود،**الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996)، 88 .

(2)محمد مبارك حسنالعجمي، مرجع سابق، ص 126.

(3)عبدالله عايضالخرينج، **الحياة السياسية في الكويت خلال الفترة 1961-1990**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2017)، ص ص 36-37.

3- القيادة الكاريزمية:

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة إذ تميزت هذه العلاقة واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها ما حدا ببعض الجغرافيين إلى أن يسجلوا هذه العلاقة المتميزة في خرائطهم فاستخدموا اسم " جمهورية الكويت" للدلالة على طبيعة النظام السياسي لهذا المجتمع وذكرت هذه التسمية في الخريطة التي رسمها العالم الالماني كارل تير للجزيرة العربية عام 1818 وهذه إشارة تاريخية تعزز طبيعة العلاقة الخاصة بين الكويتين وحكامهم.[1]

وبالنظر إلى واقع دولة الكويت نجد أن القيادة السياسية في الكويت سعت على مر السنين لتجنب حالات الصراع بينهما وبين أبناء الشعب وحرصها الدائم على تقديم كل ما يكفل إشباع الحاجات وتوفيرها للمجتمع ويمكن القول أن تجربة التنمية في الكويت وإن تعرضت للكثير من العثرات ومرت بالكثير من المنعطفات إلا أن أحداً لا ينكر الدور المحوري الذي لعبته القيادات والنخب السياسية في الدولة في مجال التنمية ومحاولة إصلاح المسار التنموي المتعثر فالقيادة السياسية الكويتية تمثل جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع الكويتي. [2]

وبالنظر إلى شخص أمير الكويت الشيخ صباح وبتحليل السمات الشخصية له نجد أن العوامل النفسية لها دور كبير في توجيه مسار سياستهالداخلية والخارجية

(1)حسين عليالصباغة، "النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 424، يونيه 2014، ص 41

(2)محمد بدرالمطيري، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ التنمية في دولة الكويت 2010–2013**، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم والآداب، 2015)، ص 145.

الكويتية، فخارجيا حرصعلى لعب دور الوسيط لحل الخلافات ونزع فتيل الأزمات حيث قضى الشيخ صباح معظم حياته في العمل الدبلوماسي، فهو الذي رفع أول علم للكويت في الأمم المتحدة وكان وزيرا لخارجيتها لأكثر من أربعين عاما، عمل خلالها مع أشخاص ومنظمات ذات طبيعة مختلفة ، أما داخلياً فهو يجسد مكانة الأب لكل الكويتين وعلى الرغم من العلاقات المتوترة بين الحكومة والبرلمان بشكل مستمر إلا أن الأمير يظل رمزاً لوحدة الكويتين وقد ظهر ذلك جلياً عندما تعرضت الكويت لحادث إرهابي في 26 يونيه 2015 وذلك يوم جمعة في شهر رمضان حيث تعرض مسجد الامام الصادق رضي الله عنه لعمل انتحاري كانت لكلماته وقع كبير على نفوس الكويتين خصوصاً حينما استخدم تعبير " هذولا عيالي" – تعني هؤلاء أبنائي باللهجة الكويتية المحلية– وانتشرت تلك الجملة الصغيرة على لوحات الإعلانات في شوارع الكويت.[1]

وفي يوليو 2013 قام الشيخ صباح الأحمد في كلمته في مناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، بالعفو عن كل من صدرت في حقهم أحكاما نهائية في القضايا المتعلّقة بالمساس بالذات الأميرية ، وهو ما لاقى استحساناً كبيراً من قبل الاوساط السياسية والشعبية. [2]

4- الوحدة الوطنية ومبدأ المواطنة:

على الرغم من أن الأزمات التي مرت بها الكويت خصوصاً أزمة الغزو

(1)هذولاعيالي" ما سر كلمة أمير الكويت التي ملأت الشوارع؟، الخليج أونلاين، 2015/6/29، (ALKHALEEJONLINE.NET)

(2)تقرير الخليج الثابت والمتحول، 2014، ص 126

العراقي عام 1990 قد أدت إلى درجة عالية من الإندماج الوطني والوحدة الوطنية، إلا أن هناك بعض القضايا التي مازالت تمثل تحدياً أمام مبدأ المواطنة أهمها أن الإنتماء القبلي والعشائري مازال قائم بتجلياته الثقافية والقيمية في الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت وبالتالي مازال يشكل عبئاً في طريق تشكيل المجتمع المدني الحديث.[1]

وتعد القبيلة وحدة أسياسية في النظام الكويتي، ويعود ذلك لعدة اعتبارات وعوامل أهمها دعم السلطة للكيان القبلي في الإنتخابات البرلمانية منذ الاستقلال والتأثير الكبير للحشد القبلي في الحياة السياسية والاجتماعية.[2]

ولقد أدى غياب المعارضة السياسية المنظمة والفاعلة في الكويت إلى بروز الإختلافات القبلية والطائفية والفئوية وساعد ذلك على غياب القيادات ذات القواعد الشعبية الراسخة وفي المقابل دعم بروز زعامات تقليدية طائفية وقبلية وعائلية بدلاً من الزعامات الحزبية.[3]

أما بالنسبة لقضية عديمي الجنسية أي البدون فتعتبر من أهم القضايا التي

---

(1)سامي رجعان عايضالعازمي، **قيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: دراسة ميدانية على طالبات جامعة الكويت** ، رسالة دكتوراة، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2008)، ص 18.

(2)عبدالمحسنجمال،**المعارضة السياسية في الكويت**، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2007) ص 67.

(3)أمينالمشاقبة، ، وشملانالعيساوي،" الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية"، في السيد، مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2004، ص ص 74-75.

تشغل متخذي القرار السياسي في الكويت، فهي لا تعبر في مضامينها العميقة عن أزمة قانون جنسية وقرار سياسي فقط بل تمثل برهانا ساطعا على إشكاليات المواطنة المدنية والاندماج المجتمعي في الكويت[1]

ويشكل البدون ما لا يقل عن 120 ألف شخص، وينقسم البدون في الكويت إلى مجموعتين الأولى هم " عديموا الجنسية القانونية" التي لا تتمتع بأي جنسية وستبقى كذلك إلى أن تمنح الجنسية الكويتية أو جنسية أي دولة أخرى، أما الثانية فهي فئة " عديمي الجنسية الفعليين" التي أخفت جنسيتها الفعلية و يصعب إثبات إنتمائها إلى دولة أخرى، وعلى المستوى الإنساني يعاني البدون من حرمانهم من متطلبات الحياة الأساسية التي يتمتع بها الكويتيون خاصة التعليم المجاني في المدارس الحكومية والرعايا الصحية المجانية والعمل في القطاع الحكومي وتوثيق عقود الزواج والطلاق وغيرها ورغم المجهودات التي قامت بها الحكومة الكويتية إلا أن العديد من التقارير تؤكد إن إجراءات الحكومة الكويتية هي مجرد مسكنات ولكنها غير فاعلة.[2]

5- العلاقات مع البيئة الاقليمية والدولية

حافظت الكويت على التوازن في علاقاتها الخارجية رغم ما شهدته البيئة الاقليمية من تحديات خلال فترة الدراسة وأهم تلك التحديات عدم الاستقرار السياسي

(1)فارس مطرالوقيان، **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية وتحدياتها الراهنة** ، (الكويت: مركز الدراسات الاستراتجية ، 2009)، ص 28.

(2)دانه علىالعنزي ، **أثر الديمقراطية على الأمن القومي- دراسة حالة دولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص 141.

في كثير من الدول العربية حيث نشات احتجاجات وثورات تخطت مرحلة تغيير انظمة الحكم كما حدث في مصر وتونس والسودان والجزائر لتصل إلى حرب أهلية شاملة كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا بالإضافة إلى الصراع في الخليج العربي على خلفية الصراع بين إيران والمملكة العربية السعودية وأحداث عدم الاستقرار المستمرة في العراق، وظلت الكويت في سياستها الإنفتاحية على العالمين العربي والدولي إنطلاقاً من مبدأ الحياد الإيجابي والإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها[1]

ويرى الباحث أنه في ظل تلك البيئة شديدة التوتر والتعقيد نجحت القيادة السياسية في النأي بعيداً عن التورط في أياً من تلك الصراعات، فالأزمات التي مر بها النظام الكويتي تاريخياً أدت إلى وجود قناعة كبيرة لدى صناع القرار بارتباط الكويت بدائرتها الخليجية أكثر من أي دائرة أخرى حيث ترى الكويت أن الخليج يمثل حاضنة قوية لها وأن استقرار الخليج هو الضمانة لاستمرارية الكويت ونهوضها وحداثتها، وبالتالي تحرص القيادة السياسية في الكويت بشكل دائم ومستمر على عدم حدوث خلاف بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتفضل بشكل مستمر الوقوف على الحياد، وذلك لتأهل نفسها بأن تلعب دور الوسيط القادر على جمع الفرقاء وإزالة الخلاف وإحداث التصالح.

ومن هنا نجد أن القيادة السياسية للكويت في ظل البيئة الاقليمية المتوترة لعبت دوراً كبيراً في توجيه مسار السياسة الخارجية الكويتية نحو لعب دور الوسيط

(1)منيرة فيصل عبداللهالسلطان، **الوساطة كأداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً** ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، 2012)، ص 56.

لحل الخلافات ونزع فتيل الأزمات .وهناك الكثير من الخلافات الخليجية–الخليجية التي لعبت الكويت فيها دورا رئيساً أدى الى احتواء هذه الخلافات ومنها على سبيل المثال الخلاف العماني الاماراتي ومؤخراً الازمة مع قطر والذي تلعب الكويت فيه دور الوسيط استطاعت الكويت من خلاله الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف.

فمثلاً كان للسياسة الكويتية الدور الأبرز في التحركات السياسية لايجاد حل سلمي للأزمة اليمينة، حيث استضافت فريقي النزاع اليمني في شهر مارس عام 2015 وظلت المفاوضات لأكثر من شهر سعت الكويت عبر وزارة الخارجية تقديم التسهيلات والتحرك لدى الطرفين للوصول إلى صيغة اتفاق ولكنها اصطدمت بعدم رغبة احد الطرفين في الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة. [1]

وبالنسبة للملف السورى فيعتبر من أهم الملفات التي اهتمت بها السياسة الكويتية حيث عملت الحكومة الكويتية على جناحين أحدهما سياسي والآخر إنساني ولعل الجناح الإنساني كان الأكثر بروزاً مع عدم التقليل من الجانب السياسي حيث أن الكويت منذ اندلاع الاحتجاجات السورية عام 2011 عبرت عن دعمها لتطلعات الشعب السوري في الحرية والديمقراطية وعندما زادت معاناة الش عب السوري من القتل والتشريد كان الدور الإنساني الأبرز حيث عملت على تنظيم ثلاث مؤتمرات للمانحين واستضافت اجتماعاتها وكانت في مقدمة الدول التي تعهدت وأوفت

(1)محمد مفرج عقوبالمطيري، **السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي 2011: 2016**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد دار الحكمة، 2016)، ص78.

بتعهداتها حيث بلغ ما قدمت للشعب السوري حوالي 3 مليارات دولار هذا بخلاف ما قدمته جمعيات النفع العام والإغاثة من دعم للشعب السوري سواء من الداخل أو دول النزوح. [1]

في مارس 2014م، حدث خلاف خليجي أدى إلى سحب السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من دولة قطر؛ وذلك لما اعتبره الثلاثة حينذاك عدم التزام الأخيرة بما تم التوافق عليه في مجلس التعاون الخليجي، وقد جاء في بيان مشترك من الدول الثلاثة حينها أن القرار اتخذ بعد فشل كل الجهود في إقناع قطر بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواءً عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي. [2]

وقد اختارت الكويت اتخاذ مواقف محايدة تجاه القضية برمتها، فنأت بنفسها عن ذلك الخلاف واختارت موضعاً وسطاً يعمل على تدوير الزوايا وتقريب الرؤى؛ من أجل دعم استقرار الخليج والحفاظ على مجلس التعاون من التصدع، وقد نجحت الكويت في مساعيها لعودة سفراء السعودية والإمارات والبحرين إلى قطر بعد تسعة أشهر من سحبهم، وأوضح بيان مشترك صدر عن قمة خليجية تشاورية أقيمت في

(1) المرجع السابق، ص 86

(2) السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في رأب الصدع الخليجي، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، يوليو 2017، ص2

الرياض، منتصف شهر نوفمبر عام 2014م، وتم الاتفاق على عودة السفراء. [1]

6- -نجاح السياسات الاقتصادية للنظام :

منذ استقلال الكويت رسخت مجموعة من السياسات العامة قيم الاعتماد على الدولة لدى أفراد المجتمع الكويتي حتى تحولت هذه القيم إلى مباديء سادت العرف الاجتماعي فأقرت هذه السياسات توفير كافة احتياجات المواطنين من خلال أجهزة الدولة واعتبار كافة الاحتياجات حقوقاً لا تقبل أنصاف الحلول، حتى أن الدولة قد وضعت على عاتقها الإلتزام بمجموعة من الوعود التي أصبحت تمثل في الوقت الحاضر قيوداً هائلة التكلفة على الانفاق العام، حيث أصبحت الشريحة الأكبر من المواطنين تعتمد اعتماداً شبه كامل على ما تقدمه الدولة من إمتيازات ومن هذه القيود التي أثقلت كاهل الدولة اقتصادياً: [2]

- إلتزام الدولة بتوفير المسكن في صورة منزل مستقل بمساحة لا تقل عن 400 متر مربع لكل عائلة.
- تقديم قروض ميسرة لبناء المنازل.
- إلتزام الدولة بتوظيف جميع المواطنين وتعليمهم لأعلى الدرجات العلمية.

وقد كشف الاقتصاد الكويتي عن حالة من الخلل في انماط الإنتاج والإنفاق

(1) المرجع السابق، ص2.

(2)عبدالعزيز عقيل محسنالحسيني، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006: 2017**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 2019)، ص71.

وطريقة توظيف الفوائض مما أفقده القدرة على بناء القدرات المحلية وتنويع مصادر إنتاج الثروة لتصحيح واقع الاعتماد على مصدر وحيد وهو النفط، كما أن مشروع الخطة طويلة الاجل (1990–2015) التي وضعتها الحكومة الكويتية لم تقدم تصوراً مركزياً للتنمية واكتفت بقديم محاور عامة لإصلاح الاقتصاد وظلت معدلات الاستهلاك المحلي في تزايد مستمر، وكان الأجدر تجاه زيادة الفوائض المالية أن تولي الدولة عناية واهتماماً مضاعفاً بجهود التنمية وتطوير البنى التحتية لها والاتجاه نحو تحفيز الاستثمار والقطاع الخاص تحديداً لتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة بدلاً من انهاك الميزانية العامة بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج. [1]

وبالتالي فعلى الرغم من أن الكويت تمتلك ثروات كبيرة إلا أنها مهدرة فعلى الرغم من أن دولة الكويت تمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار هي أن نصف الموازنة السنوية تقريباً يذهب في شكل أجور ورواتب حيث يوجد أكثر من 80% من الكويتيين موظفين لدى الدولة، وهناك مشكلة ارتفاع الودائع المصرفية لدى البنوك مما يدل على عدم القدرة على توظيفها في مشاريع إنتاجية، لأن الهيكلة الاقتصادية الكويتية تعتمد على عائدات النفط فقط، فمجال العمل الاقتصادي محدود ومنحصر في بعض النشاطات التجارية فقط في غياب شبه تام للعملية الإنتاجية الصناعية الخاصة، كما أن معظم استثمارات الكويتيين مكدسة في البورصة وبسبب الأزمة السياسية تراجعت مستوياتها إلى أدنى

(1)عليالزغبي، "السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي، حالة الكويت"،**سلسلة الإصدارات الخاصة** ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 41، مايو 2015، ص27–29.

مستوى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتراجعت قيمتها السوقية من 65 مليار دولار عام 2007 إلى 46 مليار دولار عام 2012 ومثلت القروض المتعثرة لدى الكويتيين حوالي 11.5% .[1]

في ديسمبر 2012 تم تشكيل الحكومة وقد وجهت لتلك الحكومة مجموعة من الانتقادات منها أن العمل الحكومي غاب عنه التخطيط لأهم المشاريع، مثل خطة التنمية التي كانت محل إنتقاد المجلس السابق. فقد صرح وزير المالية الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح، في أكتوبر من نفس العام ، بأن الخطة أُعدّت على أسس غير صحيحة، وأن الحكومة في طور إعداد خطة جديدة ليتم تطبيقها في بداية شهر أبريل من سنة 2014، وقد إفتقرت الحكومة إلى القدرة على تطبيق بعض السياسات التي تراها ضرورية، مثل ترشيد الإنفاق وتخفيف إعتماد المواطنين على الحكومة، وذلك بسبب الضغوط النيابية والشعبية. وكان ذلك جليًا في بعض القضايا مثل سياسة الدعم الحكومي ورفع أسعار بعض الخدمات والسلع المقدمة للمواطنين. تصريحات الوزراء المتناقضة حول هذه المواضيع كشفت تردّد الحكومة في الإقدام على بعض هذه الخطوات التي كان يُنظر إليها حكوميًا على أن من شأنها ترتيب أوضاع الكويت المالية وتحصين الإقتصاد أمام أي هزّات أو تقلبات في سوق النفط العالمية. وقد أكد وزير المالية بأنه ليس لدى الحكومة أي نية لرفع أسعار الخدمات، إلا أنه عاد و شدد على نية الحكومة رفع أسعار بعض الخدمات للتخفيف عن الميزانية وتعزيز الدخل غير النفطي للدولة مع التأكيد أن ذلك لن تشمل بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء ، كما أكد رئيس الوزراء بأن دولة الرفاه

(1)أحمدبشتو، تأثير السياسة على الاقتصاد الكويتي، جريدة الجزيرة، 2012، (www.aljazeera.net) ، ص 6.

الإجتماعي التي تعوّد عليها المواطن الكويتي غير قابلة للإستمرار.[1]

ومن حيث الفساد فقد تراجع ترتيب الكويت في مؤشر الفساد طبقاً لمنظمة الشفافية العالميةليسجل أسوأ ترتيب له عام 2017 حيث احتلت المرتبة 85 عالميا من 180 دولة وهبطت 10 مراكز بالمقارنة مع ترتيبها البالغ 75 عالميا في 2016.وحلت بالمرتبة الثامنة عربيا وقبل الأخيرة خليجياً خلف عمان والسعودية وقطر والإمارات. وحصلت الكويت على 39 نقطة من إجمالي 100 لتكون بذلك أقل من المتوسط العام،أما عام 2108 فقد تحسن ترتيب الكويت حيث حصلت على 41 نقطة وتقدمت للمركز 78 من 180 دولةإلا أنه من الملاحظ أن أفضل ترتيب للكويت كان أعوام 2010، 2011، 2015.[2]

ويرى الباحث أنهناك اختلالات اقتصادية وموانع الاصلاح وتتضمن الخلاف والاستقطاب داخل الكويت خلال فترة الدراسة حول ماهيه الاصلاح، وتوازن المصالح ومعوقات الاصلاح الاقتصادى، وتغيب الكفاءات الكويتية القادرة على الاصلاح.

7- الحرية الاعلامية:

(1)عمر الشهابي(تحرير)، **الخليج الثابت والمتحول** ، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014)، ص 115-116

(2)عوض، أحمد, الكويت تتراجع 10 مراكز في مؤشر الفساد لعام 2017 , جريدة الانباء الكويتية , تاريخ 23 فبراير , 2018 , على الرابط التالى : (www.alanba.com).

يتمتع الإعلام في الكويت بدرجة من الحرية كفلها الدستور الذي نص على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.[1]

وتعد حرية الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام تعد من حرية التعبير عن الرأي سواء بالقول أو الكتابة أو الرسم إلا أنه ما يتم غالبا التركيز على الصحافة لأنها تعد نافذة الشعب على الحقائق ونافذة يعرض فيها الشعب آراءه ويعبر عنها فهي أهم صور التعبير عن الرأي، وهذه الحرية تعني أيضا حرية الأفراد في إصدار الصحف وذلك في حدود التنظيم الذي نص عليه قانون المطبوعات على أنحرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون [2]

8- ملامح التفاعل القبلى والأحزاب السياسية:

تبدو هناك حاجة ملحة لتنظيم الأحزاب السياسية وتحول الكويت من الإمارة القبلية إلى الدولة المؤسساتية، ولكي تبتعد عن مفهوم الدولة التي تقوم بوظيفة "المشيخة القبلية ، إلا أن المشكلة المستحكمة هي أن الدستور الكويتي رغم إرثه التاريخي في المنطقة، فإنه لا يقدم أي ضمانات لفكرة أو حرية تأسيس الأحزاب السياسية أو تشكيلها وتنظيمها، وظلت هذه الإشكالية قائمة حتى الآن وأحد محاور الجدل والتأزم بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة سواء خارج البرلمان أو داخله ، مع العلم أن وجود الأحزاب السياسية سيؤدي إلى الإرتقاء بالمعارضة إلى العمل

(1) المادة 36، الدستور الكويتي.

(2) المادة 37، الدستور الكويتي.

المهني وستكون بديلاً عن التجمعات السياسية القبلية والعائلية والطائفية وحتماً سيؤدي إلى تحسين اداء السلطة التشريعية. [1]

ثانياً: المؤشرات المتعلقة بطبيعة السلطتين التنفيذية والتشريعية والعلاقة بينهما

تناول الباحث في الجزء السابق مؤشرات الاستقرار السياسي للنظام السياسي الكويتي، بالتركيز على القيم السياسية للنظام كالديمقراطية والمشاركة السياسية وشرعية النظام، ودور القيادة والوحدة الوطنية والمواطنة، وعلاقات النظام في البيئة الاقليمية والدولية، ومدى نجاح سياساته الاقتصادية، بينما يتناول هذا الجزءالمؤشرات المتعلقة بطبيعة السلطتين التنفيذية والتشريعية والعلاقة بينهما.

1- الاستقرار الحكومي وتداول السلطة:

على الرغم من أن الفترة ما بين 2006 حتى 2020م شهدت تولى ثلاثة اشخاص فقطمنصب رئاسة الوزراء في الكويت هم الشيخ ناصر المحمد الصباح (من 7 فبراير 2006 وحتى 28 نوفمبر 2011) والشيخ جابر المبارك (من 30 نوفمبر 2011 وحتى 18 نوفمبر 2019) والشيخ صباح الخالد (من 19 نوفمبر حتى الان) إلا أن تلك الفترة شهدت تشكيل 15 حكومة، وتشير الجداول التالية إلى معدل بقاء تلك الحكومات فى عهد كل منهم

(1) انظر، حسين الصباغة، مرجع سابق، ص ص 44-45.

جدول رقم (2)

الحكومات في عهد الشيخ ناصر المحمد

الحكومة	تاريخ التشكيل	تاريخ الاستقالة	المدة بالأيام
الحكومة الأولى	2006/2/9	2006/7/1	142
الحكومة الثانية	2007/7/10	2007/3/4	237
الحكومة الثالثة	2007/3/25	2008/5/19	421
الحكومة الرابعة	2008/5/28	2009/12/14	200
الحكومة الخامسة	2009/1/12	2009/3/16	63
الحكومة السادسة	2009/5/29	2011/3/31	671
الحكومة السابعة	2011/5/8	2011/11/28	206

مسيرة السنوات الـ 5 لحكومات ناصر المحمد الـ 7، جريدة الأنباء الكويتية، 2011/4/6، (https://www.alanba.com.kw)

من الجدول يتضح أن معدل بقاء الحكومة في السلطة في عهد الشيخ ناصر المحمد هو 277.1 يوم وهو معدل ضعيف، حيث شكل الشيخ ناصر سبع حكومات خلال خمس سنوات وشهرين تقريباً متوسط عمر الحكومة فيها لم يتخط عشرة أشهر .

ومن الملاحظ أن أكثر الفترات استقراراً هي ما بين مايو 2009 وحتى مارس 2011 حيث استمرت الحكومة لفترة تقرب من عامين وهو ما يمثل استثناء على الحكومات السبعة التي شكلها الشيخ ناصر المحمد.

جدول رقم (3)

الحكومات في عهد الشيخ جابر المبارك

الحكومة	تاريخ التشكيل	تاريخ الاستقالة	المدة
الحكومة الأولى	2011/12/13	2012/2/5	61
الحكومة الثانية	2012/2/14	2012/7/1	138
الحكومة الثالثة	2012/7/19	2012/12/3	137
الحكومة الرابعة	2012/12/11	2013/7/28	229
الحكومة الخامسة	2013/8/4	2016/11/28	1212
الحكومة السادسة	2016/12/10	2017/10/30	324
الحكومة السابعة	2017/12/12	.2019/11/18	746

تشكيل 33 حكومة على مدار 54 عام، الدستور، 9 ديسمبر 2016، (http://www.aldustor.org)

أما في عهد الشيخ جابر المبارك فإن معدل بقاء الحكومة في السلطة تقريباً 406.7 يوم وعلى الرغم من أن ذلك المعدل أعلى من معدل حكومات الشيخ ناصر إلا أنه يظل أيضاً منخفض بما يحقق الاستقرار الحكومي.

ثم جاءت الحكومة الحالية التي يتولاها الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وبدأت عملها في 19 نوفمبر 2019م، وهى مستمرة حتى كتابة هذه الورقة، كما أنها تمثل اول حكومة تحت قيادة الشيخ صباح الخالد.

وقد مثل عام 2012 أكثر الأعوام توتراً وعدم استقرار حيث شهد ذلك العام

تشكيل ثلاث وزارات، بينما شهدت الفترة ما بين أغسطس 2015 وحتى نوفمبر 2016 أكثر الفترات استقراراً في التشكيل الحكومي على الإطلاق منذ عام 2006.

2- الاستقرار البرلماني :

على الرغم من تصنيف بعض المفكرين للنظام السياسي في دولة الكويت من حيث الشكل باعتباره نظاما برلمانيا [1] إلا أنه في التطبيق الفعلي ترجح كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية، حيث نصت المادة 51 من الدستور على أن " أمير الدولة يشترك مع مجلس الأمة في السلطة التشريعية". [2] وكذلك تعطي المادة 106 من الدستور لأمير الدولة الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة [3]

أما المادة 107 فقد نصت على أنه للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى"[4]

كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها

(1) وذلك لتقريره مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون بينها حيث نصت المادة 50 من الدستور على أن" يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور" المادة 50 من الدستور الكويتى

(2) الدستور الكويتي، المادة 51.

(3) الدستور الكويتي، المادة 160.

(4) الدستور الكويتي، المادة 107.

حسب ما هو متوقع منها ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الامير إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة. [1]

كما جاء في المادة 56 " يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية، ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث أعضاء مجلس الأمة"[2]

كذلك جاء في المادة 80 " يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم"[3]

أما المادة 123 فقد نصت على أن " يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية"[4]

ولقد انعكس هذا الوضع الدستوري على طريقة عمل البرلمان الكويتي حيث وضع البرلمان في مواجهة مباشرة مع الحكومة وزادت من فرص الاصطدام بينهما كما انعكست أيضاً على استمرار المجلس في عمله، فخلال فترة الدراسة هناك

(1)عزةوهبي،**الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية: دراسة مقارنة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، (بيروت: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2004)، ص56.

(2) انظر الدستور الكويتي، المادة 56.

(3) انظر الدستور الكويتي، المادة 80.

(4) انظر الدستور الكويتي، المادة 123.

خمس دورات برلمانية يمكن عرضها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

دورات مجلس الأمة الكويتي منذ 2009

المجلس	تاريخ الحل	جهة الحل	مدة المجلس
31 مايو 2009	30 نوفمبر 2011	الأمير	عامين وستة أشهر
15 فبراير 2012	20 يونيو 2012	المحكمة الدستورية	4 شهور وخمسة أيام
إعادة برلمان 2009	7 أكتوبر 2012	الأمير	3 شهور و27 يوما
16 ديسمبر 2012	16 يونيو 2013	المحكمة الدستورية	6 أشهر تمام
6 أغسطس 2013	16 أكتوبر 2016	الأمير	3 سنوات وشهر و10 أيام
11 ديسمبر 2016	مستمر حتى الآن	–	–

الجدول من إعداد الباحث

3- درجة الثبات في مناصب القيادات السياسية :

يركز الباحث فيما يلي على المناصب السياسية الرئيسية وهي منصب رئيس الدولة ورئيس لوزراء ورئيس مجلس الأمة:

أ- منصب رئيس الدولة

تولى الشيخ صباح الأحمد الصباح حكم دولة الكويت منذ عام 2006 وهو مستمر في منصبه حتى 2020م حيث أن الحكم في الكويت أميري وراثي طبقاً للدستور وهو ما يشير إلى استقرار في منصب رئيس الدولة.

ب- منصب رئيس الوزراء

على الرغم من تعدد الحكومات التي تم تشكيلها لحكم الكويت خلال فترات الدراسة إلا أنه من الملاحظ أن هناك استقرار كبير في منصب رئيس الوزراء حيث تولى المنصب منذ عام 2006 ثلاثة روؤساء للوزراء هما الشيخ ناصر المحمد (من فبراير 2006 وحتى نوفمبر 2011) الذي تشكلت في عهده سبع حكومات، والثاني هو الشيخ جابر المبارك (ديسمبر 2011 حتى نوفمبر 2019) والثالث الشيخ صباح الخالد (من نوفمبر 2019 حتى اعداد هذا البحث) أي أن الشيخ ناصر استمر في المنصب لمدة خمس سنوات وتسعة أشهر بينما الشيخ جابر وصلت مدة توليه المنصب ما يقترب من ثمان سنوات، وهو معدل يشير إلى الاستقرار في ذلك المنصب.

ج- منصب رئيس مجلس الأمة

نظراً لزيادة عدد الدورات البرلمانية خلال فترة الدراسة بسبب توتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فقد تعددت أسماء من شغلوا منصب رئيس مجلس الامة والجدول التالي:

جدول رقم (5)

رئساء مجلس الأمة خلال فترة الدراسة

م	رئيس المجلس	تولي المنصب	ترك المنصب
1	جاسم محمد الخرافي	1999	فبراير 2012
2	أحمد السعدون	فبراير 2012	ديسمبر 2012
3	على الراشد	ديسمبر 2012	يونيو 2013
4	مرزوق الغانم	أغسطس 2013	حتى 2020م

المصدر: محاضر مجلس الأمة الكويتي، من 1999 وحتى 2020م.

يلاحظ أنه خلال فترة الدراسة التي تمتد عقد من الزمان فقد تولى رئاسة مجلس الأمة أربعة قيادات بمعدل عامين ونصف للقيادة الواحدة، وكانت أقصر الفترات التي تتعلق بالسيد علي الراشد الذي تولى ما يقارب ستة أشهر بينما السيد مرزوق الغانم فقد تولى منصبه منذ أغسطس 2013 ومازال يتولى منصبة حتى كتابة هذه الدراسة أي أنه تخطى ست سنوات.

وبالتالي يمكن القول أن الفترة من عام 2009 وحتى 2013 شهدت عدم استقرار في منصب رئيس مجلس الأمة ومنذ ذلك التاريخ حدث استقرار في ذلك المنصب.

4- طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

اخذ دستور دولة الكويت بالمزج بين النظامين البرلماني والرئاسي، حيث أخذ من النظام البرلماني أن نظام الحكم وراثي والحاكم غير مسئول وذاته مصونة لا تمس ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه، وكذلك الأخذ بالفصل المرن بين السلطات الثلاث مع التعاون والتداخل فيما بينهم، والوزراء أعضاء في مجلس الأمة ولهم حق التصويت، بينما أخذ من النظام الرئاسي أن عملية اختيار الحكومة تتم من قبل الحاكم وبمعزل عن نتائج الإنتخابات البرلمانية ولا يملك مجلس الأمة حل الحكومة، وعند حدوث خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحسم ها الأمير، والوزارة

مسئولة أمام الأمير.[1]

وعلى الرغم من أن العلاقة بين السلطتين تميل ناحية السلطة التنفيذية إلا أن البرلمان يمتلك حق الاستجواب وهو يعد من أخطر وسائل رقابة مجلس الأمة على الحكومة فهو يحمل معنى الاتهام والمحاسبة لوزير أو للوزارة بمجملها وهو من وسائل الرقابة الأكيدة والفاعلة وأهمية الاستجواب أنه يحق لكل عضو المشاركة في نقاشاته، وكذلك في عدم حصر المواضيع التي يبحثها فإمكانية عضو مجلس الأمة في البحث والتقصي واسعة وغير مقيدة باستثناء المواضيع التي تتوافر فيها الشروط القانونية أو الموضوعات الماسة بالمصلحة العامة أو المخالفة لأحكام الدستور، وما يمنح هذا الحق الاهمية الاكبر هي إمكانية تحريك المسئولية الوزارية للوزير بمفرده عن الاعمال الوزارية التي تتصل بأعمال وزارته أو للوزارة بمجموعها والتي ينتج عنها طرح الثقة بالوزارة أو الوزير. [2]

(1)إبراهيم محمدشتي، **العوامل المؤثرة في بناء صورة مجلس الأمة لدى المواطن الكويتي– تحليل نظري ودراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص 34.

(2)سالم ماضيالعجمي، **النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص ص 84–85

جدول رقم (6)

الاستجوابات المقدمة للحكومة منذ 2009

المجلس	رئيس الوزراء	الوزراء	الإجمالي
مايو 2009: نوفمبر 2011	7	10	17
فبراير: يونيو 2012	–	–	–
إعادة برلمان 2009: أكتوبر 2012	1	–	1
ديسمبر 2012: يونيو 2013	–	–	–
أغسطس 2013: أكتوبر 2016	4	16	20
ديسمبر 2016: الآن	8	26	32

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الأمة، (www.kna.kw)

من الجدول يلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الاستجوابات المقدمة للحكومة ففي مجلس مايو 2009 أي خلال الفصل التشريعي الثالث عشر الذي استمر حوالي أقل من عامين ونصف قدمت للحكومة (17) استجواب منهم سبع استجوابات لرئيس الوزراء وعشر استجوابات للوزراء كان نصيب وزير الداخلية عدد (3)استجوابات والأشغال العامة (1) والدفاع (1) والإعلام والنفط (2) والإسكان والتنمية (2) والخارجية (1).

ولم يكن مجلس 2009 أفضل حظاً من سابقه حيث استمرت الأزمة السياسية المستحكمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت، وبدأ ذلك بتفجر القضية التي اشتُهِرت إعلاميًا بقضية "نواب الإيداعات المليونية" التي اتهم فيها 13نائبًا في المجلس بتلقي رشاوى للموافقة على خطط حكومية، وما تلاها من

قضية "التحويلات المليونية" التي قادت إلى تقديم وزير الخارجية السابق الشيخ محمد الصباح استقالته، لينتهي الأمر بحل المجلس ورحيل الحكومة في ديسمبر 2011 والتي كان يترأسها وقتئذ الشيخ ناصر المحمد وذلك إثر مظاهرات حاشدة قادتها المعارضة رفعت لأول مرة لافتات: "الشعب يريد إسقاط الرئيس (أي رئيس الوزراء)"، و"ارحل يا ناصر."[1]

وفي برلمان فبراير 2012 المبطل لم يقدم أي استجوابات، بينما تقدم استجواب واحد لرئيس مجلس الوزراء أثناء إعادة برلمان 2009 للعمل وذلك على الرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني لاجتماعات المجلس، وكان فحوى الاستجواب " إخلال رئيس مجلس الوزراء بأحكام الدستور ومخالفتها، ومسئوليته عن تعطيل انعقاد مجلس الأمة لفصله التشريعي الثالث عشر.

وشهدت خلال تلك الفترة الحياة السياسية في الكويت حراكًا غير مسبوق [2] بعد حل مجلس الأمة الثالث عشر في ديسمبر 2011؛ حيث أجريت انتخابات جديدة مطلع فبراير 2012 أفرزت مجلس أمة ذا أغلبية كبيرة غير مسبوقة للمعارضة في تحالف بين الإسلاميين والقبائل حيث سيطروا على 35 مقعدًا من مقاعد مجلس الأمة الـ 50، وسط تراجع في ثقل وحضور التيار الليبرالي وتمثيل الطائفة الشيعية؛ حيث استثمرت المعارضة قضية "الإيداعات والتحويلات المليونية" ونجحت في تحقيق هذه

(1)محمد بدريعيد ، الانتخابات البرلمانية المبكرة في الكويت، مركز الجزيرة للدراسات (studies.aljazeera.net)

(2)مناور عبداللطيفالعتيبي، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006:2012** ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013)، ص 21.

الأغلبية الساحقة. [1]

غير أن المشهد السياسي ما لبث أن اشتعل مجددًا، إثر قضاء المحكمة الدستورية في حكم مفاجئ، يونيو2012، ببطلان حل مجلس 2009 ومن ثم بطلان مرسوم الدعوة لانتخابات مجلس 2012، وبالتالي بطلانه وحله كأول مجلس نيابي في تاريخ الكويت يُحَل بحكم قضائي، ليعود المجلس السابق دون أن يتمكن من عقد جلسة واحدة لعدم اكتمال النصاب ، وتلا ذلك، رفع مجلس الوزراء صيغة مرسوم ضرورة إلى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لتعديل قانون الانتخابات بخفض خيارات الناخب من أربعة مرشحين إلى مرشح واحد؛ مما أدى إلى رفع سقف مطالب المعارضة، وتم اعتقال نواب سابقين من المنتمين للأغلبية النيابية لتجاوزهم مقام ومكانة أمير البلاد التي يحصّنها الدستور الذي أقر بأن "الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس.[2]

وفي السابع من أكتوبر 2012، وبعد طول ترقب وانتظار، صدر مرسوم أميري بحل مجلس 2009 للمرة الثانية، ليُحدَّد الأول من ديسمبر 2012 موعدًا للانتخابات المبكرة، تبعه صدور مرسوم ضرورة وفق المادة "71" من الدستور تنص على أن: "إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يُصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون". [3]، والذي أبقى على نظام الدوائر الانتخابية الخمس كما أقرته المحكمة الدستورية، وأدخل تعديلاً جزئيًا في آلية التصويت لتصبح صوتًا

(1)محمد بدريعيد، الانتخابات البرلمانية المبكرة في الكويت، مرجع سابق.

(2) المادة ،54، دستور دولة الكويت.

(3) انظر، المادة 71، الدستور الكويتي.

واحدًا بدلاً من أربعة أصوات، وكانت المحكمة قد رفضت الطعن الذي تقدمت به الحكومة بعدم دستورية نظام الدوائر الانتخابية الذي أُقِرّ عام 2006م، والقائم على تقسيم البلاد إلى خمس دوائر انتخابية، ومنح كل ناخب حق اختيار أربعة مرشحين في كل دائرة انتخابية.[1]

وقد رفضت الأغلبية البرلمانية في مجلس 2012 هذا المرسوم وعارضته، معتبرة أنه قفْز على الدستور، ودافعت بانتفاء حالة الضرورة فيما يتعلق بتعديل قانون الانتخاب من طرف الحكومة وحدها بمعزل عن الإرادة الشعبية ممثلة في مجلس الأمة، وبذلك دخلت الكويت أزمة سياسية محتدمة.[2]

وفي برلمان ديسمبر 2012 لم تقدم أي استجوابات، بينما في برلمان أغسطس 2013 تم تقديم (20) استجواب منها (4) استجوابات لرئيس مجلس الوزراء و(16) استجواب للوزراء كانت من نصيب وزير الصحة (2) وزير شئون مجلس الأمة والتخطيطي والتنمية (2) وزير الإسكان (1) والشئون البلدية (1) الشئون الاجتماعية والعمل (3) التربية والتعليم العالي (1) الأشغال العامة والكهرباء (2) التجارة والصناعة (3) والخارجية (1)

ورغم تكليف رئيس وزراء جديد بتشكيل الحكومة هو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح خلفًا للشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح الذي كان محلاً لانتقادات المعارضة واستجواباتها، إلا أن العلاقة المتوترة بين مجلس الأمة والحكومة ظلت

(1)أحمد عبدالعزيز السعدون، قانون الدوائر الإنتخابية والموقف الحكومي، (www.ala7rarq8.com).

(2) محمد بدري عيد، الانتخابات البرلمانية المبكرة في الكويت، مرجع سابق.

متوترة على حالها على نحو ما جسدته الاستجوابات المتوالية التي طالت أول ما طالت رئيس الوزراء الجديد الذي آثر الصعود إلى منصة الاستجوابات في جلسة علنية داخل قاعة البرلمان مفندًا بنود الاستجواب مما عزز حضوره السياسي والشعبي. [1]

أما في برلمان 2016 أي الفصل التشريعي الخامس عشر فقد تقدم النواب بعدد (32) استجواب للحكومة منهم (8) لرئيس مجلس الوزراء بينما تلقى لوزراء (24) استجواب كانت من نصيب وزير الإعلام والشباب (2) لشئون الإسكان (2)الشئون الاجتماعية والعمل (3) شئون مجلس الأمة (2) والنفط والكهرباء والماء (1) والصناعة والتجارة (1) شئون مجلس الوزراء (1) والمالية (5) والداخلية (3) والاشغال (1) والتربية(3)

وتعتبر هذه الأزمة هي الأكثر شدة في تاريخ العلاقة بين السلطتين في الكويت، حيث سادت حالة من التجاذب والصراع السياسي شهدت البلاد خلاله حالة اختناق غير مسبوقة وخرجت القوى السياسية للشارع للمطالبة بإقالة رئيس الوزراء وجاء ذلك مصحوباً بتدن غير مسبوق في لغة الخطاب السياسي. [2]

ثالثا: المعارضة والعنف فى الشارع الكويتى :

تناقش الدراسة فى هذا الجزء مظاهر العنف والصراع السياسيى داخل الدولة خلال فترة الدراسة من خلال محورين الاول يتعلق باحداث العنف التى اسفرت عن

(1)هادي عايضالعجمي، **تنمية قدرات النظام السياسي الكويتي دراسة في المعوقات والازمات 1990–2013**، رسالة ماجستير، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، 2015)، ص46 .
(2)سامي عبد اللطيفالنصف، تأملات في الانتخابات، صحيفة الأبناء الكويتية، 2012/2/5.

عدد من المصادمات بين المتظاهرين واجهزة الدولة والثانى يخص الحراك السياسي.

1- درجة العنف والصراع السياسي الداخلي:

مع تصاعد التظاهرات والاحتجاجات في أكتوبر ونوفمبر 2012 حدثت مصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة أسفرت عن جرح العشرات من الجانبين، ومع ازدياد وتيرة التصعيد وانسداد الأفق السياسي، سادت حالة من الاحتقان والتحفز ضمن الخطاب السياسي لبعض أطياف المعارضة لأسباب مختلفة ومتعددة؛ حيث تعددت الآليات لتشمل مواقع التواصل الاجتماعي خاصة "تويتر"؛ مما ساهم في ارتفاع نبرة التصعيد اللفظي والميداني أحيانًا إلى الحد الذي باتت معه بعض تلك التصرفات تمثل خطورة على الوحدة الوطنية، والسلم المدني، وأمن واستقرار البلاد.[1]

خلال عامي 2011و2012، تمّ توجيه 25 تهمة في قضايا تتعلّق بتغريدات عبر شبكة التواصل الاجتماعي تويتر، والغالب فيها تهمٌ متعلقة بالمساس بالذات الأميريّة، بالإضافة إلى تهم أمن دولة أخرى، منها إذاعة أخبار كاذبة، والتحريض على قلب نظام الحكم، وتهم لها صلة بالإساءة إلى الأديان وقد حكم بالسجن لمدد تصل إلى عشر سنوات، ويتجاوز عدد القضايا المتعلّقة بحقّ التجمّع السّلمي - والتي تحوي تهماً مثل المشاركة في تجمّع غير مرخّص، والتحريض على التظاهر – تتجاوز 200 قضية. [2]

(1)هادي العجمي، مرجع سابق، ص 47.

(2)الخليج الثابت والمتحول، 2013، ص 90

كما تم اللجوء إلى تحريك الشارع السياسي لاسيما شريحة الشباب، حيث تخطت المعارضة وسائلها التقليدية، إلى الصدام مع الأجهزة الأمنية، والتشكيك في نزاهة القضاء، عبر التركيز على مسائل سياسية هي محل اجتهاد واختلاف ، وقد صاحب هذا الحراك السياسي غير المسبوق، إلقاء القبض على عدد من نواب كتلة الأغلبية، وهم: خالد الطاحوس، وفلاح الصواغ، وبدر الداهوم، ومسلم البراك، مما أتى بنتائج عكس ما هدفت إليه الحكومة؛ إذ زادت شعبية هؤلاء النواب، وتكرست كاريزميتهم السياسية.[1]

شهدت المسيرات خلال عامي 2011، 2012 اصطدامات مع قوى الأمن، وتمّ استخدام المولوتوف من قبل بعض المتظاهرين، كما حدث في مسيرة 7 ديسمبر 2012، كما خرجت عدّة تظاهرات تتمحور حول قضية(البدون) غير محدّدي الجنسية ومطالباتهم بحقّهم في الجنسية، وكذلك قضايا المعارضة السّياسية التي بدأت بقضية الإيداعات، والتي حلّ مجلس الأمة على إثرها، وتلتها تظاهرات ضدّ مرسوم الصّوت الواحد. وبينما كان التعامل الحكومي مع تظاهرات البدون، في أغلب الاحيان، مغلّفاً بالبُعد الأمني واتّسم باستعمال القوة في فضّ تظاهراتهم؛ إلا ان التعامل مع تظاهرات قضية الإيداعات، في الغالب، كان هادئاً وبنحوٍ نسبي، حيث سُمح للمتظاهرين بالتظاهر بشكل سلمي في ساحة الإرادة، فيما عدا استعمال القوة في التظاهرة التي أُقيمت في ساحة الإرادة والتي تلاها اقتحام مجلس الأمة. ومع تحوّل الاحتجاجات إلى شكل المسيرات؛ تغيّر التعّامل الحكومي وتمّ استعمال القوة، كما برز في مسيرتي كرامة وطن 1و2.وعدد من التجمعات في المناطق السّكنية،

(1) المرجع السابق.

والتي اشتملت على استعمال القنابل الصّوتية والدخانية ومسيل الدموع. وقد سُجّلت عدد من الحالات التي أصيب فيها أشخاص نتيجة استعمال القوة في فضّ التظاهرات(1)

وتمثل حادثة اقتحام المتظاهرين لمجلس الامة في 16 نوفمبر 2012 أكثر الاحداث درامية حيث اقتحم عدد من الشباب والنواب مجلس الامة وقاعدة عبدالله السالم في حادثة وصفها أمير الكويت بالأربعاء الأسود، وعلى إثر ذلك تم احتجاز عدد من المعتقلين، وشهدت فيما بعد العاصمة الكويت اعتصامات أمام قصر العدل تطالب بالإفراج عن المعتقلين. (2)

وقد تمّ توجيه عددٍ من تهم الإساءة للذات الأميرية لجملةٍ من الّسياسيين، ومنهم: مسلم البراك، بعد "خطاب لن نسمح لك ، حيث حكم عليه بالسجن خمس سنوات بالإضافة إلى النواب خالد الطاحوس، وبدر الداهوم، وفلاح الصواغ والذيّن حُكم عليهم فيها بالسجن 3سنوات.

إلا أن القضاء الكويتي قد أصدر أحكاماً بالبراءة في أغلب تلك القضايا فعلى سبيل المثال فقد حكم بالبراءة في قضية اقتحام مجلس الأمة في ديسمبر 2013، كما صدر من الشيخ صباح أمير البلاد عفواً عن كل من أدين في قضايا

(1)الخليج الثابت والمتحول، 2013، ص 91

(2)عادل محمد عبدالمحسن رفاعيالبريعصي، **الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الامة والحكومة في الفترة الواقعة بين 2006: 2015**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، كلية الدراسات العليا، 2016)، ص 95

العيب في الذات الاميرية في يوليو 2013.[1]

كما شهدت الكويت مجموعة من الإضرابات العمالية والفئوية من حين لآخر مثل إضراب موظفى الجمارك وإضراب موظفى شركة الخطوط الجوية الكويتية لتحسين أوضاعهم الوظيفية كما شهدت الكويت أيضا أعمال عنف كان أولها هو تفجير مسجد الإمام الصادق في 26 يونيو 2015، وراح ضحيّتها 27 من المواطنين الشيعة. وقد تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هذا التفجير، وهو ما أكدته وزارة الداخليّة من أن الذي قام بالتفجير هو فهد القباع، وهو سعودي الجنسية دخل عن طريق المطار بنفس يوم التفجير. [2]

أمّا الحدث الآخر فهو اكتشاف ما يعرف "بخلية العبدلي" في 13 أغسطس 2015، حيث أعلنت وزارة الداخلية ضبط أعضاء خلية مسلحة، ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات في مزارع منطقة العبدلي (شملت الأسلحة 19 طناً من الذخيرة، و 144 كيلوغراماً من المتفجرات، و 68 سلاحاً متنوّعاً و 204 قنابل يدوية، إضافة إلى صواعق كهربائية) وذكرت النيابة العامة في بيانها "أن عدد (26) من هؤلاء المتهمين من ضمنهم 25 كويتي وشخص إيراني وجهت لهم تهمة ارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت وتهمة السعي والتخابر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومع جماعة حزب الله، وذلك للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب

(1)تقرير الخليج الثابت والمتحول، 2014، ص ص 126 –127

(2)محمد بدرعيد، **داعش وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم** , (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, يوليو 2015), ص 4

الجرائم بواسطتها".[1]

وعلى إثر تلك الأحداث الإرهابية قامت الحكومة الكويتية بجهود أمنية وسياسية وقضائية لمواجهة القوى الإرهابية أولا والمحرضين على العنف أو الإرهاب ثانيا، وإلقاء القبض على أشخاص بتهمة تهديد المصالح الوطنية للبلاد، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإغلاق مقا ر تابعة لجمعيات بسبب خروجها عن أهدافها وبرامجها ومن أهمها فرعان تابعان لجمعية الإصلاح الاجتماعي (واجهة جماعة الإخوان المسلمين بالكويت)[2]

ومن الإجراءات التي استخدمتها السلطات الكويتية هي أنها أسقطت الجنسية عن عشرات المواطنين والشخصيات العامة، من ضمنهم معارضين ورجال دين وإعلاميين، أمثال النائب السابق عبد الله البرغش، والداعية نبيل العوضي والإعلامي سعد العجميمبررة ذلك بأسباب تتعلقبكيفية حصولهم عليها أو تحت سبب حفظ الأمن القومي للبلاد، وتعريض مصالح البلاد العليا للخطر

7- حرية المعارضة السياسية والحراك السياسي

تكاد تكون المعارضة خاصية من خصائص النفس البشرية مردها إلى الاختلاف الحتمي بين الآراء والأذواق والتجارب الإنسانية وعلى هذا الأساس انعدم الإتفاق المطلق بين المجاميع البشرية والأفراد على جميع المستويات ومن الفئات كافة إلى درجة أن الرسالات السماوية بما أنزلت من معجزات قد اختلف عليها

(1)راشدالشراكى، استنفار أمني شامل لضبط خلية العبدلى، **جريدة القبس الكويتية**، 3 اغسطس 2017 .

(2) مفيدالزيدي، مرجع سابق، ص 71

الناس على مر العصور، ولا تختلف المعارضة السياسية في الكويت عن مثيلاتها في الديمقراطيات الغربية من حيث جديتها وإيجابيتها بينما تختلف عن الديمقراطيات الشكلية أو الناشئة في منطقة الشرق الأوسط لذا فهي معارضة عريقة انطلقت مع انطلاق المشروع الديمقراطي في الكويت منذ عام 1938.[1]

منذ تولي الشيخ ناصر المحمد الصباح (ليبرالي التوجه) منصب رئاسة الوزراء في فبراير 2006 نشبت معارضة شديدة له خصوصاً من قبل التيار الإسلامي وتم اتهامه بالفساد وقد استقال الشيخ ناصر عدة مرات بسبب المواجهة بين الحكومة والمعارضة في مجلس الأمة والمبالغة في الاستجوابات المقدمة للحكومة خصوصاً ضد رئيس الوزراء وفي كل مرة يستقيل فيها رئيس الوزراء يتم إعادة تكليفه من جديدوفي كل مرة يتم استجوابه يتم حل المجلس من قبل الأمير حيث تم حل المجلس في 2006، 2008، 2009 وتم استقالة الحكومة سبع مرات بهدف إفشال استجواب مجلس الأمة، إلى أن وافق أمير البلاد على قبول الاستقالة لانهاء المواجهة بين المجلس والحكومة وتم تكليف الشيخ جابر المبارك. [2]

ولقد شهدت الساحة السياسية الكويتية تحولات كبيرة منذ بدايات عام 2011 خصوصاً مع الاحتجاجات الكبيرة التي شهدتها العديد من الدول العربية والتي عرفت بالربيع العربي ومن أهم تلك التحولات تأسيس الكثير من التجمعات الشبابية بأهداف وأطروحات جديدة تجاه القضايا المتداولة في المشهد السياسي ومن أهم تلك التجمعات حركة كافي وهي عبارة عن حركة شبابية تأسست 28 فبراير 2011

(1)محمد محمود البغيليالرشيدي، **دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011)، ص 101.

(2)مشاري محمدالمطيري، مرجع سابق، ص57

وكذلك شباب السور الخامس والتي ظهرت في نفس الشهر، ثم ظهرت كتلة نهج في إبريل 2011، وجاء تأسيس حركة نريد في مارس عام 2012، اشترك كل هذه التجمعات في هدف مشترك وهو إقالة الحكومة ورفعت شعارات مشتركة " نهج جديد – رئيس جديد– حكومة جديدة " وعلى الرغم من الحراك السياسي الذي احدثته تلك الحركات إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث خفت دورها وتأثيرها بمرور الوقت. [1]

في 20 يونيو 2012 جاء حكم المحكمة الدستورية ببطلان إجراء انتخابات فبراير 2012 وبالتالي بطلان المجلس الذي تشكل عنها والحكم بعودة مجلس 2009 الذي كانت تشكل فيه المعارضة أقلية وتسيطر عليه أغلبية موالية للحكومة ثم صدرمرسوم اميري بحل مجلس 2009 الذي أعادته المحكمة الدستورية للحياة وبالتالي رفضت المعارضة الدخول في الانتخابات الجديدة التي أجريت في ديسمبر 2012 إعتراضاً على إدخال تعديلات على نظام التصويت في الدوائر الإنتخابية.[2]

ومن هنا فقد لجأت المعارضة بعد خروجها من البرلمان إلى الشارع كأداة للحشد والضغط على الحكومة وفي تطور غير مسبوق تم اعتصام المعارضة في ساحة الإرادة مقابل مبنى مجلس الأمة الذي عُقِد تحت عنوان "كفى عبثًا" والذي شهد خطابًا غير مسبوق لرمز المعارضة النائب السابق مسلم البراك رفع خلاله سقف الخطاب السياسي على نحو مفاجئ في انتقاد أركان السلطة وتم تنظيم تظاهرات رافضة لتعديل نظام التصويت في الدوائر الإنتخابية وأطلق على تلك التظاهرات مسميات كرامة وطن 1 في 21 أكتوبر 2012 وكرامة وطن 2 في 4

(1)عادل محمد عبدالمحسن رفاعيالبريعصي، مرجع سابق، ص 63

(2) وقائع حكم المحكمة الدستورية، جريدة الوطن، 2012/6/20، (http://alwatan.kuwait.tt)

نوفمبر 2012 " ولقد وصل الأمر إلى بروز لهجة خطاب سياسي جديدة تخطت الخطوط الحمراء التي تعودت المعارضة على عدم تجاوزها مما أى إلى صدور أمر بالحبس للنائب مسلم البراك بسبب إلقائه خطاب في التظاهرات تعدى فيه على الذات الأميرية. [1]

وما بين المسيرتين ارتفع سقف المطالب السياسية للمعارضة، وتطورت في أقل من عام واحد من مجرد المطالبة بتغيير شخص رئيس مجلس الوزراء معبرًا عنها بشعار "ارحل يا ناصر"؛ إلى الحديث عن ضرورة أن يكون رئيس الوزراء شعبيًا أي من خارج أبناء الأسرة الحاكمة حتى يسهل إخضاعه للمساءلة والمحاسبة، وصولاً إلى إطلاق دعوات صريحة بـ"الإمارة الدستورية.[2]

وتدخل الأمير لإحتواء الموقف حيث وجّه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رسائل حاسمة، مُنهيًا مرحلة الاستيعاب والنصح إلى مرحلة الحزم، حيث ألقى ثلاث كلمات في غضون أسبوع واحد في الفترة من 5 إلى 11 نوفمبر 2012، كانت أولاها خلال استقباله وفودًا من المواطنين غداة مسيرة "كرامة وطن الثانية" يوم 5 نوفمبر ، وثانيها خلال لقائه كبار قادة الجيش والشرطة والحرس الوطني يوم 7 نوفمبر، ثم كانت الكلمة الثالثة يوم 11 نوفمبر في ذكرى الاحتفال بمرور خمسين عامًا على صدور الدستور، وفي خطبه السياسية الثلاث، أكّد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد على المبادئ الديمقراطية والدستورية للحكم، وشدد على التمسك بحكم الدستور والقانون، وأن الأمن والاستقرار لن يكونا بديلين عن الحرية والديمقراطية،

(1)مشاري محمدالمطيري، مرجع سابق، ص 66

(2)المرجع السابق.

وأنه لا تهاون مع كل من يتجاوز القانون أو يهدد استقرار البلاد، ونوّه إلى التضامن الخليجي مع الكويت، داعيًا إلى الاتزان في تعاطي الأمور بالحكمة وحسن التقدير والبعد عن التهور. [1]

الخاتمة

تعتبر الكويت من الدول الحديثة، والآخذة في النمو، ومن بين الدول التي استقرت مؤسساتها السياسية إلى حد كبيروتطورت بشكل صحي مما جعلها تمتلك مجلس أمة يتمتع بصلاحيات واسعة، ومشاركة شعبية كبيرة لذلك له دور كبير في الحياة السياسية الكويتية.

ويرجع ذلك بالأساس إلى أن دولة الكويت قامت على أساس عقد اجتماعي بين أسرة آل الصباح والشعب الكويتي، وقد استمر هذا العقد حتى بعد استقلال الكويت، حيث نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي، وكل ذلك يصب بشكل كبير في جانب الاستقرار السياسي للدولة خصوصاً ما يتعلق بديمقراطية النظام والقيادة والشرعية وعلاقات النظام الداخلية والخارجية.

إلا أن الصراع المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثر بشكل كبير

(1) نص خطب أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وكالة الأنباء الكويتية " كونا" بتواريخ : 4، 7، و11 نوفمبر 2012م.

على الاستقرار السياسي للكوت في الفترة محل الدراسة وهو ما انعكس على عدم استقرار المناصب السياسية سواء الحكومة أو دورات البرلمان.

قائمة المراجع

1- الكتب

- السيد، مصطفى كامل، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2004.

- الشهابي ، عمر (تحرير)، **الخليج الثابت والمتحول** ، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014)

- الوقيان، فارس مطر، **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية وتحدياتها الراهنة**، (الكويت: مركز الدراسات الاستراتجية ، 2009)

- جمال، عبدالمحسن، **المعارضة السياسية في الكويت** ، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2007)

- عبدالجواد محمود، مصطفى ،**الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996).

- عيد، محمد بدرى، **داعش وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم** , (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, يوليو 2015)

- وهبي، عزة،**الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية: دراسة مقارنة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، (بيروت: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2004)

2- الدوريات

- الزغبي، علي، "السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي، حالة الكويت"،**سلسلة الإصدارات الخاصة** ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،

العدد 41، مايو 2015

– الزيدي،مفيد،"التجربة الديمقراطية في الكويت: بين التعثر والاستمرار "، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 39، العدد 44، مايو

– السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في رأب الصدع الخليجي، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، يوليو 2017

– الصباغة، حسين علي، "النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 424، يونيه 2014.

3- الرسائل الجامعية

– البريعصي، عادل محمد عبدالمحسن رفاعي، **الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الامة والحكومة في الفترة الواقعة بين 2006: 2015**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، كلية الدراسات العليا، 2016)

– الحسيني، عبدالعزيز عقيل محسن، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006: 2017**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 2019)

– الخرينج، عبدالله عايض، **الحياة السياسية في الكويت خلال الفترة 1961-1990**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2017).

– الرشيدي، محمد محمود البغيلي، **دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011)

– السلطان، منيرة فيصل عبدالله، **الوساطة كأداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة**

الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، 2012)

– العازمي، سامي رجعان عايض، **قيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: دراسة ميدانية على طالبات جامعة الكويت** ، رسالة دكتوراة، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2008)

– العتيبي، مناور عبداللطيف، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006:2012** ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013)

– العجمي، سالم ماضي، **النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012)

– العجمي، محمد مبارك حسن، **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991:2010**، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم والآداب، 2010)

– ا لعجمي، هادي عايض، **تنمية قدرات النظام السياسي الكويتي دراسة في المعوقات والازمات 1990–2013**، رسالة ماجستير، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، 2015)

– العنزي، دانه على ، **أثر الديمقراطية على الأمن القومي– دراسة حالة دولة الكويت** ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)

– المطيري، محمد بدر، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ التنمية في دولة**

الكويت 2010–2013، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم والآداب، 2015).

– المطيري، محمد مفرج عقوب، **السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي 2011: 2016**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد دار الحكمة، 2016)

–المطيري، مشاري محمد، **بنية النظام السياسي ودوره في الاستقرار السياسي في الكويت 2001:2015**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، 2017)، ص 56.

– دشتي، إبراهيم محمد، **العوامل المؤثرة في بناء صورة مجلس الأمة لدى المواطن الكويتي– تحليل نظري ودراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)

4– الصحف

– الشراكى، راشد ، استنفار أمني شامل لضبط خلية العبدلى، **جريدة القبس الكويتية**، 3 اغسطس 2017 .

– نص خطب أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وكالة الأنباء الكويتية " كونا" بتواريخ : 4، 7، و11 نوفمبر 2012م.

5– شبكة المعلومات الدولية:

– السعدون، أحمد عبدالعزيز، قانون الدوائر الإنتخابية والموقف الحكومي، (www.ala7rarq8.com).

– العزباوي، يسري، دلائل ومؤشرات الإنتخابات ومستقبل الديمقراطية الكويتية، بوابة نيوز، 2012 (www.albawabhnews.com)

– النصف، سامي عبد اللطيف، تأملات في الانتخابات، صحيفة الأبناء الكويتية، 2012/2/5.

– بشتو ، أحمد، تأثير السياسة على الاقتصاد الكويتي، جريدة الجزيرة، 2012، (www.aljazeera.net)

– تشكيل 33 حكومة على مدار 54 عام، الدستور، 9 ديسمبر 2016، (http://www.aldustor.org)

– عيد، محمد بدري، الانتخابات البرلمانية المبكرة في الكويت، مركز الجزيرة للدراسات (studies.aljazeera.net)

– مسيرة السنوات الـ 5 لحكومات ناصر المحمد الـ 6، جريدة الأنباء الكويتية، 2011/4/6، (https://www.alanba.com.kw)

– هذولاعيالي" ما سر كلمة أمير الكويت التي ملأت الشوارع؟، الخليج أونلاين، 2015/6/29، (alkhaleejonline.net)

– وقائع حكم المحكمة الدستورية، جريدة الوطن، 2012/6/20، (http://alwatan.kuwait.tt)

.